

الباب الثاني ---- الانتاج والانفاق وتوازن الدخل المحلي

الفصل الثالث
الدخل والانفاق

يتحقق المستوى التوازني للنتاج المحلي الاجمالي عندما تتساوى
الكمية المنتجة في الاقتصاد (النتاج المحلي الجمالي) مع
الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ويعرف هذا بالنموذج الكينزي
البسيط

يعتمد الطلب الكلي علي عدة عوامل مثل الاسعار والدخل
واذواق المستهلكين واسعار الفائدة واسعار الصرف والسياسة
المالية للحكومة وغيرها من العوامل

الانفاق الاستهلاكي :- بعض الحكومات تستخدم السياسة الضريبية للتأثير علي الانفاق الاستهلاكي من خلال تأثيرها المباشر علي الدخل .وفي المملكة وبسبب عدم وجود ضرائب فان الدخل المتاح يساوي الدخل الشخصي

دالة الاستهلاك :-

توضح العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الكلي والدخل المتاح في الاقتصاد مع افتراض بقاء الاشياء الاخرى علي حالها

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك رياضيا كالآتي:-

$$c=a+b(yd)$$

حيث تمثل c الاستهلاك و yd الدخل المتاح و a مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر وبسمي بالاستهلاك التلقائي او الذاتي و b هي الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ويتم عادة تمثيل دالة الاستهلاك بخط مستقيم أي وجود علاقة خطية بين الدخل والاستهلاك

شكل 2-3 ص.76

ويعتبر الميل الحدي للاستهلاك احد المفاهيم الهامة في الاقتصاد حيث يمثل انحدار منحنى الاستهلاك وهو يقيس مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة

ويحسب الميل الحدي للاستهلاك عن طريق المعادلة الآتية :-

$$mpc = \frac{\Delta c}{\Delta Y_p}$$

الميل الحدي للاستهلاك نحصل عليه بقسمة مقدار التغير في الانفاق الاستهلاكي مقسوما علي مقدار التغير في الدخل المتاح (جدول ص.77) او يمكن ايجاد الميل الحدي للاستهلاك من خلال منحنى الاستهلاك (شكل 78.)

العوامل التي تؤثر علي منحي الاستهلاك :-

التغير في الدخل المتاح يؤدي الي التحرك علي دالة الاستهلاك أي الانتقال من نقطة علي نقطة في نفس المنحني . اما تغير العوامل الاخرى غير الدخل والتي تؤثر علي مستوى الانفاق

الاستهلاكي فان منحني الاستهلاك سيتحرك لا على او لأسفل
حسب العوامل المؤثرة وتتمثل في :-

1- **ثروة المستهلك :-** يقصد بها الموارد المالية التي يحصل
عليها المستهلك خلاف الدخل زيادة الثروة يؤدي ليحرك دالة
الاستهلاك لأعلي والعكس في حالة الانخفاض

2- **المستوى العام للأسعار** الزيادة في مستوى الاسعار تؤدي
لتأكل القوة الشرائية وخفض الطلب علي السلع والخدمات مما
يؤدي لتحرك منحني الاستهلاك الي اسفل اما انخفاض الاسعار

يؤدي لزيادة الطلب ومن ثم تحرك المنحني لاعلى

3- معدل سعر الفائدة رغم ان الكثيرون يعتقدون ان زيادة اسعار الفائدة تشجع الادخار وتقلل الاستهلاك الا ان الدراسات التطبيقية اثبتت ان اسعار الفائدة ليس لها اثر واضح علي قرارات المستهلك

العلاقة بين الاستهلاك والادخار

الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد خصم قيمة الاستهلاك وله دور في عملية تمويل الاستثمار في الاقتصاد

جدول (ص.82) نلاحظ في البداية ان الاستهلاك اكبر من

ل هذه الزيادة تمثل الحد الادنى للاستهلاك للبقاء علي قيد الحياة عندما

الدخل مساويا للصفر ويسمى بالاستهلاك

ي او التلقائي ويحصل عليه من الاقتراض او مساعدات

نا ينفق الفرد كل دخله علي الاستهلاك ولا يحتفظ باي

ات .ويطلق علي هذا المستوي من الدخل نقطة التعادل وهنا الاستهلاك

ي مع الدخل

ان الدخل المتاح يتم توزيعه بين الاستهلاك والادخار أي ان :-

$$y_d = c + s \text{ -----(1)}$$

$$S = y_d - c \text{ -----(2)}$$

وحيث ان دالة الاستهلاك هي

$$C = a + b(y_d) \text{ -----(3)}$$

نعوض c في 2 نحصل علي :-

$$S = y_d - (a + by_d)$$

$$S = y_d - a - by_d$$

$$S = y_d - by_d - a$$

$$s = -a + (1 - b)y_d \text{ -----(4)}$$

وهي معادلة دالة الادخار

a هي الاستهلاك التلقائي . اما المعامل (1-b) هو عبارة عن
الواحد صحيح مخصوما منه الميل الحدي للاستهلاك أي يساوي
الميل الحدي للاادخار حيث ان :-

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للاادخار = 1
الميل المتوسط للاستهلاك (abc) يساوي نسبة ما تم استهلاكه
من الدخل . أي الانفاق الاستهلاكي مقسوما علي الدخل

$$abc = \underline{c}$$

وهو ما يتم انفاقه من كل ريال عند

Yd

مستوى معين من الدخل

الميل الحدي للادخار (mbc) هو نسبة ما يتم ادخاره من الدخل
الاضافي ويحسب كالآتي :-

$$mbc = \frac{\Delta s}{\Delta yd}$$

!

• الميل المتوسط للاادخار هو نسبة ما تم ادخاره من الدخل
المتاح

$$abs = \frac{s}{Y_d}$$

Yd

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للاادخار = الواحد
صحيح أي ان :-

$$abc + abs = 1$$

الانفاق الاستثماري

تعريف الاستثمار:- هو الاضافات التي تحدث علي الاصول الانتاجية او ما يعرف بالاصول الرأسمالية كالمعدات والآلات اضافة الي التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كان هذا المخزون مواد اولية او وسيطة او سلع نهائية ومن هذا التعريف يمكن تقسيم الانفاق الاستثماري الي :-

- 1- التكوين الرأسمالي الثابت يشمل الآلات والمعدات والمباني
- 2- التغير في المخزون

- الآلات والمعدات عندما تستخدم في الإنتاج تستهلك الي ان تصبح غير صالحة للإنتاج وتحل محلها اصول جديده ويطرح هذا الاهلاك من اجمالي الاستثمار نتحصل علي صافي الاستثمار الذي يعتبر اضافه جديده لراس المال
- صافي الاستثمار = اجمالي الاستثمار - اهلاك راس المال
- قرار الاستثمار:- يتميز الأنفاق الاستثماري بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات مما يجعل التنبؤ بحجمه امرا صعبا نظرا لطبيعة العوامل التي تؤثر فيه

- ويستدل علي تكلفة شراء الآلة عن طريق سعر الفائدة ويمثل
- تكلفة الاقتراض من البنك ويمثل تكلفة الفرصة البديلة للتمويل الذاتي . اما عائد استخدام الآلة فهو الإيرادات المستقبلية المتوقع الحصول عليها نظير انتاج الآلة خلال فترة حياتها وتخضع كافة التكاليف للحصول علي الإيرادات
- المستقبلية الصافية المتوقعة ومن ثم يستخرج سعر الخصم الذي تخضع به هذه العائدات المتوقعة بما يجعل القيمة الحالية
- لهذه العائدات تتساوى مع ثمن شراء الآلة حاليا

ويسمى سعر الخصم هذا بالكفاية الحدية لراس المال او معدل العائد الداخلي

منحني الاستثمار :-

يعتبر سعر الفائدة هو المحدد الرئيسي للاستثمار وهو المبلغ الذي يدفعه المقترض او المستثمر مقابل الاموال التي يقترضها

والعلاقة عكسية بين الطلب علي الاستثمار وسعر الفائدة

جدول (ص.97) وعند تمثيل بيانات الجدول نحصل علي

منحني الاستثمار

• دالة الاستثمار

منحني الاستثمار يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري . هناك عوامل تؤثر في الطلب الاستثماري

تتسبب في تحرك المنحني الي اليمين للاعلي او الي الاسفل

وهي مستوي الدخل , التوقعات , النمو السكاني وغيرها

وتسمى العلاقة بين الدخل والاستثمار بدالة الاستثمار ويعبر

عنها رياضيا كالاتي:-

$$I = I_0 + iy \text{ -----(1)}$$

حيث تشير (I) الي اجمالي الاستثمار و (I₀) الاستثمار التلقائي والجزء (iy) يعبر عن الاستثمار التبعي وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i) في مسوي الدخل (y)

ومن المعادلة (1) نلاحظ تكون الاستثمار من جزأين جزء تلقائي وجزء تبعي . الاستثمار التلقائي مستقل عن الدخل اما التبعي يتغير بتغير مستوى الدخل

العوامل المحددة لحجم الاستثمار

- 1- التوقعات :- القرار الاستثماري يعتمد علي العائدات المتوقعة في فترة زمنية مستقبلية فالتشاؤم يجعل المستثمرين يحجمون عن القيام بالاستثمار والعكس في حالة شيوع التفاؤل
- 2- مستوى الدخل :- يؤدي الي تحرك منحنى الطلب الاستثماري بالرغم من ثبات الاسعار ففي حالة الازدهار (زيادة معدل نمو الدخل) يرتفع مستوى الانتاج وترتفع الارباح يؤدي الي زيادة حجم الاستثمار يترتب عليه انتقال منحنى الاستثمار لليمين اما في حالة الكساد وانخفاض الدخل ينتقل لاسفل

3-السكان :-زيادة السكان تعمل علي زيادة الطلب علي السلع الاستهلاكية والرأسمالية مما يؤدي الي تحرك منحنى الاستثمار الي اليمين

4- التقدم الفني يؤدي اكتشاف طرق جديدة للإنتاج الي زيادة الطلب علي راس المال الآلات والمعدات الجديدة يترتب علي ذلك تحرك منحنى الاستثمار الي اليمين

الانفاق الحكومي

هو احد العناصر الهامة من بنودا لانفاق علي الناتج المحلي و يلعب الانفاق الحكومي ادوار مختلفة بعضها انتاجي او خدمي او تنظيمي او رقابي ويقسم الي ثلاثة بنود:-

1- مشتريات الحكومة من السلع والخدمات يمثل ذلك الجزء من الناتج المحلي الذي تستخدمه الحكومة مباشرة خلال فترة معينة كدفع المرتبات والاجور لموظفي الحكومة او شراء سيارات ---الخ

2- مدفوعات تحويلية تشمل مستحقات الضمان الاجتماعي
والمساعدات والاعانات

3- مدفوعات الفائدة مدفوعات نقدية لمن يملكون سندات حكومية
وفي المملكة نلاحظ من الجدول (ص 103) ان مساهمة القطاع
الحكومي في الناتج المحلي بلغت 25% عام 2003 ونلاحظ
النمو في بنود الانفاق وان الدفاع له النصيب الاكبر من اجمالي
الناتج المحلي وتتحصل علي الإيرادات من بيع ما تملكه من
موارد طبيعية كالبتروول والغاز

وتقوم الحكومات بتمويل نفقاتها من ايراداتها من الضرائب
والرسوم او ارباح او غيرها ويتوقف حجم الانفاق الحكومي
علي مدي حاجة المجتمع من بنية اساسية وامن وتعليم

صافي الصادرات :- الميزان التجاري او صافي الصادرات
المكون الرابع للإنفاق الكلي .الصادرات هي جزء من الطلب
الخارجي علي السلع والخدمات المحلية والفرق بين ما نصدره
وما نستورده يطلق عليه صافي الصادرات وتعتمد الصادرات
والواردات علي الدخل القومي بالإضافة الي فروقات الاسعار
العالمية فالدولة تزيد صادراتها من الدولة التي تتميز اسعاره
بالانخفاض والعكس في حالة ارتفاع الاسعار كذلك تؤثر اسعار
الصرف (العملة الوطنية مقومة بالأجنبية) في حركة الصادرات
والواردات

الصادرات جزء من الناتج المحلي لذلك تضاف اليه اما
الواردات هي جزء من الانتاج الاجنبي فهي تخصم من الناتج
المحلي

توازن الدخل القومي

عرفنا سابقا ان مكونات الطلب الكلي هي الانفاق الاستهلاكي الخاص والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات نريد ان نصل الي توازن الدخل القومي أي النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي (AD) مع العرض الكلي (AS) للتبسيط نفترض ثبات كل من مستوي الاسعار وسعر الفائدة وسعر الصرف والانفاق الاستهلاكي هو المتغير الوحيد بالإضافة لثبات المكونات الثلاثة للطلب الكلي

وذكرنا سابقا لآبد من تساوي الدخل الكلي مع الانتاج الكلي في الاقتصاد ولكن ليس من الضروري تساوي الدخل الكلي مع الانفاق الكلي . **لنفترض ان الانفاق الكلي (الطلب الكلي)** وهو عبارة عن $C+I+G+(X-M)$ **اكبر من قيمة الانتاج** الذي تم تحقيقه في هذه الحالة يمكن توقع امرين **زيادة في مستوى الانتاج او زيادة في مستوى الاسعار** في الحالة الاولى مادام **الطلب اكبر من الانتاج** فسيقوم رجال الاعمال بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب فنقص المخزون مؤشر **لزيادة الانتاج**

اما الحالة الثانية اذا توقع رجال الاعمال استمرار الزيادة في الطلب سيدفعهم ذلك لزيادة الاسعار وفي كلتا الحالتين فان مستوي الاسعار والانتاج في حالة عدم توازن

وقد يحدث عدم التوازن عندما يكون **الانفاق اقل من الانتاج** (الدخل) يتراكم المخزون ويخفض الانتاج مما يؤدي الي خفض الناتج المحلي الاجمالي واستمرار عدم التوازن يؤدي لخفض الاسعار لزيادة الطلب

التوازن في جانب الطلب :-مما تقدم يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي سيزيد (ينخفض) عندما يكون اقل او (اكبر) من مستوي الانفاق الكلي علي السلع والخدمات أي ان التوازن يتحقق عندما يستوعب الانفاق الكلي جميع الانتاج الحالي للاقتصاد بمعنى ان الانفاق الكلي (الطلب الكلي) يتساوى مع الناتج المحلي الاجمالي (الدخل) والعلاقة بين الدخل والانفاق تسمى قائمة الانفاق شكل (ص 114) يوضح قائمة الانفاق

ونعبر عن توازن الدخل رياضيا كالآتي:-

$$Y=AD=C+I+G+(X-M)$$

وبيانها شكل (ص 117)

تأثير التغير في مستوى العام للأسعار علي توازن الدخل

مستوى الاسعار يؤثر علي الطلب الكلي ومن ثم يؤثر علي مستوى الدخل التوازني . ارتفاع الاسعار يخفض القوة الشرائية

التي يمتلكها الافراد مما يؤدي لخفض الاستهلاك ويقل الانفاق

ويتحرك خط الانفاق الكلي الي اسفل تتحرك نقطة التوازن

وانخفاض الناتج المحلي اما انخفاض الاسعار يؤدي الي عكس ذلك

التوازن و التوظيف الكامل

ان المستوى التوازني لا يعني بالضرورة ان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل (تكون جميع الموارد الاقتصادية في الدولة موزعة بالكامل) بل قد يتحقق التوازن عند نقطة اقل او اعلي من مستوى التوظيف الكامل

اذا تحقق التوازن عند نقطة اقل من مستوى التوظيف الكامل تكون لدينا فجوة انكماشية . اما اذا تحقق عند نقطة اعلي من مستوى التوظيف الكامل تكون لدينا فجوة تضخمية

اولا:--**حالة الفجوة الانكماشية** (انظر الشكل ص 123) حيث يحدث توازن الناتج المحلي الاجمالي عند تقاطع خط الانفاق مع خط 45 درجة عند النقطة (E) عند مستوى 6000 مليون دولار في حين ان الناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل يبلغ 7000 مليون دولار عند النقطة (D) ومستوى التوازن للناتج اقل من مستوى التوظيف الكامل يكون الاقتصاد في حالة ركود وتسمى المسافة بين نقطة التوازن الحالية للناتج ونقطة التوازن في حالة مستوى التوظيف

الكامل بالفجوة الانكماشية وقد تعزى الي عدم رغبة المستهلكين
والمستثمرين في الانفاق في ظل الاسعار السائدة او قد تكون
لانخفاض الانفاق الحكومي او لضعف الطلب الخارجي علي
السلع والخدمات كل هذه العوامل تؤدي الي انخفاض الانفاق
الكلي ينتج من ذلك بطالة عالية لعدم وجود طلب كاف يحقق
توظيف الايدي العاملة ويمكن ازالة الفجوة الانكماشية برفع خط
الانفاق الكلي $C + I + G + (X - M)$ الي اعلي ليتقاطع مع خط
45 درجة وتدخل الحكومة لعلاج هذا الخلل

ثانيا **حالة الفجوة التضخمية** :- نلاحظ هنا ان منحنى الانفاق الكلي يتقاطع مع خط 45 درجة عند نقطة التوازن (E) حيث يبلغ الناتج المحلي الاجمالي 8000 مليون دولار وهو يفوق الناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل الذي يبلغ 7000 مليون دولار ويحدث هذا الوضع عندما يكون واحدا او اكثر من عناصر الانفاق (استهلاكي او استثماري او انفاق حكومي او طلب اجنبي مرتفع يفوق الطاقة الانتاجية للاقتصاد المحلي وللوصول الي مستوى توازن

التوظيف الكامل وتجنب حدوث تضخم لآبد من خفض مستوى
الانفاق الكلي حتي الوصول الي النقطة (F) شكل (ص 125)
وتوضح المسافة الافقية بين منحنى الانفاق $C+I+G+(X-M)_0$
ومنحنى الانفاق المفترض $C+I+G+(X-M)_1$ الفجوة التضخمية
وهي عبارة عن الفرق بين المستوى الفعلي من الناتج المحلي
الاجمالي والمستوى التوظيف جميع الذي يمكن تحقيقه عند
الموارد المتاحة ويمكن في هذه الحالة زيادة الاسعار او اجراء
سياسات اخرى مثل زيادة الضرائب او خفض الانفاق الحكومي

بهدف تقليل الانفاق الكلي للوصول الي نقطة التوازن عند
مستوى التوظيف الكامل

ان التنسيق بين الادخار والاستثمار له دور مهم في عدم ظهور
الفجوات الانكماشية والتضخمية وهي سمه من سمات الاقتصاد
الحر . وجود مستوى اسعار مناسبة وصحيحة تحقق تقاطع
منحني الانفاق الكلي مع خط 45 درجة عند نقطة التوظيف
الكامل لن تكون هناك فجوة تضخمية او انكماشية في الاقتصاد